الأبعاد الفكرية للمشروع الوطني العراقي وتحديات ما بعد داعش

م.د. احمد محمد علي جابر العواوي(*)

المقدمة:

شهد العراق خلال تأريخه الطويل عدة مشاريع تم طرحها لبناء الدولة لتحقيق نموها وتطورها وعدم عدها دولة ضمن نطاق الدول الفاشلة، إذ قدمت أغلب تلك المشاريع أطروحات في مقدمتها ضمان الحقوق والحريات، والمساواة بين العراقيين على أساس المواطنة، والمشاركة في صنع القرار، لكن الملاحظ إن هذه المشاريع التي تم طرحها منذ تأسيس الدولة العراقية الى اليوم لاتزال قاصرة، وليست مكتملة أو تحمل رؤية احادية لتوجه معين، وليست شاملة وان أهدافها لم تطبق، مما أدى بالنتيجة الى فشل تلك المشاريع، وهذا القصور أسهم الى تعثر بناء مشروع وطني عراقي متكامل، مما ولد خللا بنيويا في استقرار العراق وتطوره، وتنامي حدة المشكلات وتنامي عدم الاستقرار المجتمعي، فضلاً عن تأثير الصراع الإقليمي والدولي وأثره الكبير في أعاقة بناء مثل هذا المشروع، فكانت المشاريع الإقليمية والدولية لها اليد الطولى في العراق على حساب المشروع الوطني.

وعليه فأن البحث يقوم على فرضية مفادها أن المشروع الوطني العراقي لابد ان يستند على دولة تتبنى القيم الديمقراطية وتحترم فيها حقوق المواطنين وحرياتهم توحدهم هوية وطنية جامعة تكون مظلة لجميع التنوعات القومية والدينية والعرقية ويبتعد عن المحاصصة والصراع، لكن هذا المشروع يعاني عقبات كبيرة وعدم الاستقرار فضلاً عن

(*)مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/جامعة بغداد.

تبنى النخب السياسية العراقية رؤية فكرية أحادية وليس وطنية شاملة، مما يخلق خللاً في تبني هذا المشروع.

وسنتناول هذا البحث في مطلبين نتناول في المطلب الاول طبيعة المشروع الوطني، فيما نتناول في المطلب الثاني تحديات بناء المشروع الوطني العراقي، فرص النجاح المستقبل.

المطلب الاول: طبيعة المشروع الوطني العراقي:

تدل كلمة المشروع على معنى واسع، ولكن عند الكتاب الوجوديين دلت على محاولة الفرد القيام بتغيير ذاته وتغيير ما يحيط به باتجاه معين، لذلك فإن مسؤولية التغيير تقع على عاتق الفرد بالدرجة الأولى، وهذا التغيير شخصي لكن تأثيره عام يتعلق بالمحيط الذي يعيش فيه الفرد، بما يحقق الهدف الذي يصبو اليه من أجل تغيير المجتمع.([1])

كما ينظر للمشروع على أنه عملية أو برنامج محدد، له أهداف واضحة يعمل على تحقيقها للوصول الى نتائج أيجابية، وعلى سبيل المثال مشروع مارشال الذي أطلق على عملية إنعاش وإعادة بناء أوربا المدمرة بعد الحرب العالمية الثانية، ووضعت له أهداف واضحة وهي النهوض بأوربا بعد الحرب من أجل تقوية أوربا الغربية (آنذاك) تجاه الأتحاد السوفيتي (سابقاً) والكتلة الشرقية، وكانت النتائج الإيجابية لهذا المشروع حسب الرؤية الغربية هو العمل على منع تسرب الشيوعية الى الدول الغربية والنهوض بأوربا المدمرة مرة أخرى وجعلها من الدول المتقدمة.([2])

أما الوطنية فنعني بها شعور الانتماء لدى الفرد بالأرتباط ببيئة معينة، وبالنظام الذي يدير هذه البيئة، ويسهم هذا الشعور في تعزيز الانتماء والتماسك بين فئات المجتمع المختلفة على تنوعهم، وولائهم لوطنهم وتقاليدة وقيمة والدفاع عنها.([3])

---

[1] أندرية لالاند، موسوعة لالاند الفلسفية، ط٢، المجلد الأول، ترجمة: خليل أحمد خليل، منشورات عويدات، بيروت–باريس، ٢٠٠١، ص ١٠٥٦.

[2] محمد برهام المشاعلي، الموسوعة السياسية والأقتصادية مصطلحات وشخصيات، ط١، دار الأحمدي للنشر، القاهرة، ٢٠٠٧، ص١٢٠.

[3] اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، معجم مصطلحات عصر العولمة، ط١، د.م، ٢٠٠٣، ص٥٠٧.

وعلية فان المشروع الوطني هو برنامج وأطار عام وجامع يعمل على تعزيز الوعي والأنتماء الوطني في ظل هوية جامعة، بما يعزز بناء الدولة الوطنية على أساس المواطنة و المساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين على أختلافهم وتنوعهم الفكري والديني والطائفي والقومي.

وبالرغم من مضي عقود طويلة على تاسيس الدولة العراقية منذ العام ١٩٢١ الا إن هذا التأريخ الطويل لتأسيسها، لم تخرج بمشروع وطني متكامل قادر على بناء دولة على أساس السياسي والاجتماعي والأقتصادي والثقافي سليم للعراق، ويعزو ذلك نتيجة فشل الدولة من طرح رؤية قيمية للمشروع الوطني تمتزج فيه مصلحة الفرد مع المجتمع برعاية الدولة، بغض النظر عن طبيعة النظام سواء كان نظاماً (ملكياً كان أم جمهورياً، ديمقراطياً كان أم دكتاتورياً) ولعل البنية السياسية للنخب التي حكمت العراق لم تستطع ان تضع معالجات جذرية للأزمات التي تعاني منها هذه البلاد، وإتساع الفجوة بين الحكام والمحكومين، فكان نتيجة هذا الخلل هو الصراع المستمر وعدم الإستقرار السياسي والإجتماعي والثقافي، فكانت ظاهرة الإطاحة بالنظم الحاكمة وتدخل الجيش تحت أهداف تحقيق التغيير الجذري الشامل، وإقامة مشروع جديد يعمل على تغيير الأوضاع السياسية والأجتماعية والثقافية السائدة، لكن الواقع أثبت إن المشكلة التي قامت من أجلها تلك الانقلابات والثورات لم تغير من الواقع، ولعل أستمرار حالة عدم الإستقرار السياسي والصراع دالة واضحة على ذلك.([٤])

ويأتي الخلل في بناء المشروع الوطني منذ تأسيس الدولة العراقية الى عدة أزمات مستعصية عاشها ويعيشها العراق في مقدمتها ضعف الهوية الوطنية، والصراع على السلطة، وقصور النخب والقوى السياسية على تبني مشروع وطني متكامل، فضلاً عن تاثير المحيط الأقليمي والدولي الكبير على الوضع العراقي، وشهد ضعف المشاركة الشعبية تاثيراً سلبياً في بناء الدولة العراقية، وإقتصرت المشاركة هذه الدولة على

[٤] ينظر: عبد الألة بلقزيز، ثورات وخيبات في التغيير الذي لم يكتمل، ط١، تقديم: محمد الحبيب طالب، منتدى المعارف، بيروت، ٢٠١٢، ص ص ١٩-٢٠

النخب القريبة من صنع القرار وتركال أغلبية الشعب من دون أية دور أو تأثير في صنع القرار، مما أفرز ذلك أزمة مشاركة في بناء تلك الدولة، وسبب ذلك حالات من العصيان والأنتفاضات الشعبية للمطالبة بالحقوق، وأسلوب المعالجات الخاطئ من قبل الدولة من خلال أستعمال العنف في لقمع مطالب العراقيين، ولعل إستعمال القوة تجاه ثورة الأثوريين وإنتفاضة العشائر في الفرات الأوسط دالة واضحة على تأثيره السلبي بشكل مباشر بناء المشروع الوطني.([٥])

ومنذ تأسيس الدولة العراقية الى الآن تم طرح عدة المشاريع حاولت تعزيز وإنجاح بناء الدولة في العراق بعضها خارجي وبعضها داخلي ومن هذه المشاريع:

أولاً: مشاريع بناء وأدارة الدولة في العراق منذ التاسيس١٩٢٠حتى العام ٢٠٠٣:

١. المشاريع الخارجية: برزت الى أرض الواقع عدة مشاريع لتأسيس دولة عراقية، إذ طرحت بريطانيا بعدّها الدولة التي أحتلت العراق مشروعين لتأسيس الدولة هذه الدولة وهذين المشروعين:([٦])

أ- مشروع بيرسي كوكس: وضع فكرة هذا المشروع المندوب السامي البريطاني (بيرسي كوكس) بعد الأحتلال البريطاني للعراق، ويقوم هذا المشروع على إقامة سلطة من العراقيين يديرون البلد، وتتناغم مع دغوات أقامة حكومة عربية تدير البلاد، وليست دولة تدار بيد الأنكليز، وبالفعل عمد البريطانيون على تشكيل مجلس الدولة، ممثلاً لجميع التنوعات المجتمعية للألوية الثلاث في العراق، ويتالف المجلس من رئيس وثمانية وزراء وعشرة وزراء من دون حقائب وترأس المجلس عبد الرحمن النقيب، لكن هذا المجلس لم يحظى بالقبول العام من المجتمع العراقي للتمثيل

[٥] باقر ياسين، الاجتثاث دكتاتوريات العقيدة الواحدة في العراق من الالف الثالث قبل الميلاد الى الاف الثالث بعد الميلاد، ط١، دار آراس للطباعة والتوزيع، أربيل، ٢٠١٢، ص ص ١٢٤-١٢٥.

[٦] عبد الله النفيسي، دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث، ط١، مكتبة آفاق، الكويت، ٢٠١٢، ص ص ٢١٣-٢١٨.

غير المتكافئ داخل المجلس وفروعه، فضلاً عن ان السلطة الفعلية كانت بيد المندوب السامي، مما أدى الى تنامي حالة الغضب داخل المجتمع العراقي وبالتالي لم يحقق هذا المشروع نجاحه كون السلطة كانت بيد البريطانيين والحكومة لاتعدو ان تكون صورية، ونتيجة لفشل هذا المشروع تم طرح مشروع جديد .

ب- مشروع تشرشل: بعد فشل المشروع الأول وتنامي قناعة البريطانيين بصعوبة الحكم المباشر للعراق، ونتيجة تصاعد الثورات والضغط الشعبي الكبير الرافض للاحتلال البريطاني، طرح وزير المستعمرات البريطانية (ونستون تشرشل) في تلك المرحلة رؤيته حول أقامة نظام حكم ملكي دستوري شبية بالنظام المعمول به في المملكة المتحدة، ملك عربي مقبول بريطانياً يستطيع ضمان المصالح البريطانية في العراق، ومتفق علية مجتمعياً في العراق والذي أنتج (فيصل الأول) ملكاً على العراق، لكن هذا المشروع عالج أشكالية رأس السلطة وليس توزيع السلطة والمشاركة فيها.([٧])

٢. المشاريع الداخلية: عند تأسيس الدولة العراقية في العام ١٩٢١ طرحت عدة مشاريع في محاولة لأدارة الدولة في العراق، من اجل التخلص من تراكمات التأريخية الكبيرة التي شهدها العراق ومن هذه المشاريع.

أ- مشروع الملك فيصل لأول: وضع الملك فيصل الأول مشروعاً واعداً لأدارة الدولة في العراق وكان واعياً من ان حكم العراق ليس سهلاً، لما تمتاز به الشخصية العراقية من صفات صعبة المراس فضلا عن التنوع الفكري والمجتمعي، الذي أنعكس سياسياً على الوضع العام كذلك التهميش الذي تعاني منه بعض الفئات المجتمعية، كذلك الصراعات الداخلية سواء العشائرية منها أم الحزبية، لذلك عمد ملك العراق على أتباع سياسة التوازن بين تلبية مطالب العراقيين في تحقيق الأستقلال الوطني والحقوق الوطنية للعراقيين، نتيجة المقبولية التي يحضى بها من قبل أغلب العراقيين من جهه، كذلك ضمان المصالح البريطانية من ناحية

[٧] المصدر السابق، ص ٢٢٣.

اخرى، لكن الملاحظ من تحليل مشروع الملك فيصل، إن المشاكل التي يعاني منها العراق كبيرة وعصية على الحل، مما أصاب الملك بالأحباط وهذا مادعاه الى ان يقول ((عدم وجود شعب عراقي بل تكتلات بشرية خالية من الوطنية))، وبهذا لم يستطع الملك فيصل إنجاح مشروعه بسبب وفاته ومجيء الملك غازي خلفاً له والذي له رؤية تخلف على الرؤية السابقة.([٨])

ب- مشروعي الشيخيين كاشف الغطاء والشبيبي: شخص رجال الدين الشيعة الخلل في بناء الدولة العراقية، لذلك طرحت عدة مشاريع لتعزيز المساواة بما يحقق نجاح مشروع وطني عراقي يراعي الحقوق المشروعة للعراقيين، لذلك طرح الشيخ (محمد حسين كاشف الغطاء) في العام ١٩٣٥ مشروعاً سمي بـــ(ميثاق النجف) قدم الى السلطة الملكية، والتي قدمت من خلالها عدة مطالب لتحقيق المساواة وإزالة التمييز والتهميش الذي يتعرض لها المواطنين في الوسط والجنوب في المناصب والحقوق، وبالرغم من الثورات التي دعمت هذه المطالب لكن أسلوب المعالجات وأستعمال القوة تجاه المتظاهرين لاخماد هذه المطالبات أدت الى أن هذا المشروع لم يحقق هدفه، في حين كان من الأجدر على السلطة آنذاك الافادة من هذا المشروع وجعله مشروعاً متكاملاً وتطبيقه على جميع العراقيين الذين يعانون من التمييز، أما مشروع الشيخ (محمد رِضا الشبيبي) في العام ١٩٦٥ والذي أرسله الى رئيس الوزراء آنذاك (عبد الرحمن البزاز) والذي تضمن مقترحات لأزالة التمييز الطائفي والدعوة الى الوحدة الوطنية والدعوة الى العدالة الاجتماعية، لكن دعوات الشبيبي لم تطبق على أرض الواقع وأستمر أسلوب القوة والقمع تجاه أية أراء معارضة في الحقبة الجمهورية بعدها الحل الامثل للمعالجة، مما

[٨] عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ط٧، ج٢، الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٨، ص ٨.

ترك اثار كارثية على بنية المجتمع وتماسكه وفقد الأمل بنجاح مشروع وطني عراقي يحضى بالقبول العام.([٩])

ت- مشروع عبد الرحمن البزاز: بدأ مشروع البزاز بعد مقتل (عبد السلام محمد عارف) في العام ١٩٦٦ وخلو منصب الرئيس فكان طرح البزاز هو ألغاء منصب رئيس الجمهورية وتشكيل مجلس ثلاثي يمثل كل من الشيعة والسنة والأكراد من أجل حل أزمة فشل المشروع الوطني لكن هذا المشروع لم يطبق، وبعد تشكيله الحكومة الثانية طرح مشروعا جديدا لإيجاد حلا للأزمة الكردية بما يحقق الوحدة الوطنية، واعلن في ٢٩ حزيران ١٩٦٦ بياناً وضع الخطوط العامة لحل هذه الأزمة تضمن أعترافاً بالقومية الكردية في الدستور المؤقت، ووضع قانون للمحافظات على أساس النظام اللامركزي وتتمتع كل مدينه بمجلس منتخب يمثلها، وأجراء انتخابات برلمانية ويمثل الكرد في المجلس الوطني طبقاً لعدد السكان وأعلان العفو العام عن المشاركين في التمرد واعادة الموظفين الكرد والعسكريين الى أماكنهم السابقة، وحقق ذلك قبولا عند أغلب العراقيين ومنهم الكرد بتنوعاتهم الحزبية، لكن هذا المشروع لم يطبق بعد ان قدم البزاز أستقالته بعد ضغط العسكريين عليه لتخوفهم من القيام بانجازات تقوض نفوذهم وبهذا فشل المشروع.([١٠])

ث- مشروع الحزب القائد: برز هذا المشروع بوضوح بعد تسلم حزب البعث السلطة العام ١٩٦٨ عمل على طرح مشروع قيادة حزب البعث للدولة، بحيث تندمج مؤسسات الحزب مع مؤسسات الدولة مع تعزيز القبضة الامنية لمنع أية معارضة في داخل النظام أم في خارجه، ومن أجل اصباغ نوع من الشرعية تم اصدار الدستور العراقي المؤقت لعام ١٩٧٠، الذي أعطى الحزب في الباب الرابع أنه يملك جميع

[٩] صلاح عبد الرزاق، مشاريع ازالة التمييز الطائفي في العراق من مذكرة فيصل الأول الى مجلس الحكم١٩٣٢-٢٠٠٣، ط١، منتدى المعارف، بيروت، ٢٠١٠، ص ص ٣٧-٥٣.

[١٠] محمد كريم مهدي المشهداني، عبد الرحمن البزاز ودوره الفكري والسياسي في العراق حتى ١٧ تموز ١٩٦٨، ط١، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ٢٠٠٢، ص ص ١٩٣- ١٩٦.

الصلاحيات الهامة في الدولة،[١١] وتميز مشروع البعث بطابع العنف في تطبيقه والقضاء على أية معارضة تعيق تطبيق المشروع، وأبتدأ بالقوى السياسية المعارضة بالرغم من اطلاقه مشروع الجبهة الوطنية والقومية التقدمية العام ١٩٧٤مع الحزب الشيوعي وعدد من الأحزاب والمستقلين، لكن سرعان ما تم تصفية كوادر الحزب، ثم أنتقل على لقضاء على البعثيين المناوئين لصدام حسين في مجزرة قاعة الخلد العام ١٩٧٩ بحجة العمالة لبعث سوريا، فضلاً عن الأثار الكارثية للحروب ومئات الملايين من المعتقلات والحصار الأقتصادي، كل ذلك جعل هذا المشروع من المشاريع التي حطمت بناء وأدارة الدولة العراقية والتي تبقى آثارها مستمرة.([١٢])

ج- مشروع المعارضة العراقية: اما القوى السياسية العراقية في حقبة المعارضة العراقية في المنفى لم تكن لها رؤية واضحة المعالم لمشروع وطني متكامل، فبالرغم من اتفاق تلك القوى على أسقاط نظام حكم البعث وأقامة نظام حكم ديمقراطي تعددي لكنهم أختلفوا في طبيعة هذا النظام هل هو جمهوري أم ملكي، فدرالي أم مركزي، إسلامي أم علماني، برلماني أم رئاسي وقاد تعدد الرؤى الى تفكك المعارضة العراقية في المهجر لولا الدعم الدولي للمعارضة أو بالأحرى الضاغط الدولي لما أجتمعت المعارضة على قرار موحد، وهذه الإشكالية من الأنقسامات بين فئات المعارضة، إنتقلت الى الداخل العراقي بعد العام ٢٠٠٣ وبدأ إختلاف الرؤى واضحاً منذ تاسيس أول حكومة عراقية في عهد مجلس الحكم الإنتقالي بزعامة اياد علاوي الى حكومة عادل عبد المهدي، ولعل الفشل المتكرر في عدم تحقيق إنجازات يذكر تهم المواطن العراقي هي دلالة واضحة على غياب مشروع وطني، بل برز المشروع

[١١] ينظر: الدستور العراقي المؤقت لعام ١٩٧٠.

[١٢] فيبي مار، نظام صدام حسين ١٩٧٩-٢٠٠٣، ط١، ترجمة: نعمان مصطفى احمد، مكتبة مصر ودار المرتضى، بغداد، ٢٠٠٩، ص ص ١٥-١٩.

الحزبي الذي بدأ يطغى على محاولات إقامة مشروع وطني من خلال توزيع الوزارات ومؤسسات الدولة على القوى المشاركة في الحكومة .([١٣])

ثانياً: مشاريع بناء وادارة الدولة في العراق بعد العام ٢٠٠٣:

أما عند تحليل المشروع الوطني في العراق بعد العام ٢٠٠٣ برزت عدة المشاريع يحاول كل مشروع وضع رؤيته ومتبنياته وأيديلوجيته وعدة المشروع الذي يجب ان يطبق في العراق ومن أبرز هذه المشاريع:

١. المشروع الطائفي: وتنامى هذا المشروع بصورة كبيرة بعد العام ٢٠٠٣ وخاصة بعد تنامي النزعه الطائفية والاحتقان الطائفي الذي ولد بدوره مرحلة دامية في تاريخ العراق أدت الى مقتل أعداد كبيرة من العراقيين بدوافع طائفية وتهجير الالاف، والملاحظ أن القوى السياسية العراقية في هذه الحقبة أخذت تتبنى الهوية الطائفية على حساب الهوية الوطنية للحصول على المكاسب للمكون الذي تمثله، مما أنتج تنامي الصراع على مؤسسات الدول العراقية بين تلك القوى واصبحت خاضعة للتقسيم الطائفي والحزبي على أساس مبدأ المحاصصة من دون توفير أية ضمانات لحقوق المواطن التي نص عليها الدستور، لقد أدى هذا تطبيق هذا المشروع الى نتائج كارثية على المجتمع العراقي من حيث تنامي الانقسام المجتمعي وتزايد حالات النزوح في مناطق متعددة من العراق، كما تنامى حجم المحاصصة في المدن العراقية حتى المتجانسة طائفيا وقوميا إذ أصبحت المحاصصة بين القوى داخل الطائفة، مما أنعكس سلباً وتنامى حدة الفساد وأختيار في المناصب العامة عللى أساس التمثيل الحزبي وليس الكفائة، كذلك وأضمحلال الهوية الوطنية على حساب تنامي الهويات الفرعية الطائفية والقومية والعشائرية والعائلية.([١٤])

---

[١٣] عزيز قادر الصمانجي، قطار المعارضة العراقية من بيروت١٩٩١الى بغداد ٢٠٠٣،ط١، دار الحكمة، لندن، ٢٠٠٩، ص ص ٥٧٧-٥٧٨.

[١٤] ينظر: ابراهيم حسيب الغالبي، أزمات العراق السياسية مقالات في الشأن العراقي، ٢٠١٠-٢٠١٣، ط١، مركز العراق للدراسات، بغداد، ٢٠١٣، ص ١٤.

٢. المشروع القومي: وينقسم الى جزأين:

اولا: المشروع القومي الكردي: نادت القوى السياسية الكردية بهذا المشروع من خلال التاكيد على الخصوصية القومية للكرد وأحقيتهم بأن يكن لهم وضع خاص، ونتيجة الخلل في أدارة هذه الازمة من قبل الحكومات المتعاقبة التي حكمت العراق في وضع معالجات واقعية تلبي الطموحات الكردية وعدم وضوح رؤية ومشروعاً متكاملاً لحل هذه الأزمة جعل أستعمال القوة والصدام هول الحل المطروح، فضلاً عن دور العامل الأقليمي والدولي في تاجيج هذا الصراع، أما بعد العام ٢٠٠٣ وبالرغم من الخصوصية التي يتمتع بها الاقليم، والذي انتج عنها استقرار سياسي وتطور أقتصادي ملحوظ ومشاركة القوى السياسية الكردية في مؤسسات الدولة المركزية، لكن البعض من القادة الكرد عدو ان البناء القسري للدولة العراقية وادماجهم ضمن هذه الدولة لايلبي طموحاتهم القومية في تحقيق حلمهم بالدولة الكردية الشاملة وضم جميع الكرد في البلدان المجاورة للعراق، لذلك فأن الخلافات لازالت مستمرة مابين المركز والأقليم وتصاعد التهديد بالأنفصال وأقامة الدولة الكردية لكسب الشارع الكردي، نتيجة الازمات الداخلية التي يعانيها الأقليبم ولعل أعلان رئيس الأقليم مسعود البرزاني أقامة الأستفتاء حول الأنفصال من دون موافقة الحكومة المركزية أو دول الأقليم أو حتى الولايات المتحدة الحليف الأستراتيجي واللاعب المؤثر في القرار العراقي، مع وجود قوى سياسية كردية معارضة لتوقيت الأستفتاء أدى الى نتائج كارثية على مكتسبات الأقليم التي حصل عليها بعد ٢٠٠٣ بل وخسارة الأراضي التي سيطر عليها بعد العام ٢٠١٤ بعد انسحاب القوات العراقية، وسيطرة قوات البيشمركة على تلك الاراضي بعد طرد مايسمى تنظيم داعش منها، بل واهتزاز صورة تلك الرموز القومية تجاه مواطنيها، فضلا عن الصراع الداخلي والأنقسام الحزبي ودالة واضحة على الفشل في تبنى مثل هذا المشروع.[١٥]

[١٥] دهام محمد العزاوي، الأحتلال الامريكي للعراق وأبعاد الفيدرالية الكردية، ط١، الدار العربية للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات، بيروت–الدوحة، ٢٠٠٩، ص ص ٧–٣٠.

لذلك نجد ان المشروع القومي الكردي الذي تتبناه القوى الكردية ليس واضحاً ويعزوه النضوج والواقعية وليس ردود أفعال، كما أن النزعه القومية التي تتبناها القوى السياسية التقليدية بدأت تضعف مع تنامي الصراع الداخلي بين هذه القوى السياسية، كذلك الأزمات الأقتصادية التي يعاني منها الاقليم والتي أنعكست على المواطن ومعيشته من دون ان تتأثر النخب السياسية بهذه الازمات، انتج ذلك هوة بين من يملك السلطة ومن لايملكها وعليه فان هذا المشروع لم يحقق أهدافه نتيجة الصراع الحزبي بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والأتحاد والوطني الكردستاني وصراع الزعامة والنفوذ بين الطرفين، كذلك الرفض الأقليمي والدولي لذا المشروع، كذلك لم تستطع القوى التي تبنت هذا المشروع ان تتبنى مشروعاً وطني لأدارة الدولة يضمن الحقوق المشروعة لجميع المواطنين ومنهم الكرد ضمن عراق ديمقراطي، بل أصبح توظيف الهاجس القومي والحقوق القومية في ضمن اطار المحاصصة الحزبية بعيداًعن حقوق المواطنين.

ثانيا: المشروع القومي العربي: وهذا المشروع ليس حديث العهد في العراق بل يمتد عقود طويلة لكن هذا المشروع لم يستطع النجاح وتحقيق أهدافه بالرغم من صعود القوى القومية الى السلطة لكن صعودها جاء بنتائج كارثية على العراق، نتيجة تطبيق سياسة الحزب الواحد من جهه وعدم أستيعاب التنوعات الاخرى داخل المجتمع العراقي من جهه أخرى، بل أتباع سياسة فرض القوة والقمع تجاه التيارات المعارضة، مما جعل انصار هذا التيار في إتجاهين أحدهما داخل السلطة وتحمل مسؤولية النتائج الكارثية التي حصلت من سيطرة حزب البعث ذي النزعة القومية العربية وآخرين معارضين للسلطة، لكن لم يستطيعوا ان يضعوا مشروعاً قومياً يتناسب مع تطورات والتغيرات التي يمر بها البلد، وهذا القصور استمر بعد العام ٢٠٠٣ إذ نجد ان هذا التيار يعاني من التشتت والضعف وقلة القاعدة الشعبية، فضلا عن ان هذا التيار تحمل مسؤولية النتائج الكارثية التي نجمت من سيطرة حزب البعث على السلطة والازمات التي نجمت عن هذه السيطرة بعده حزباً قومياً عربياً يتبنى القيم القومية التي تتبناها القوى القومية العربية

الأخرى، لذلك فشل هذا المشروع انعكس على ضعف الشعبيته وتاثيرة في الواقع العراقي.([١٦])

٣. مشروع الأقاليم: تم ادراج هذه الفكرة في الدستور العراقي الدائم لعام٢٠٠٥ وحصل على الدعم الكبير من أعضاء لجنة كتابة الدستور الشيعة والكرد، وتحفظ العرب السنة لكن تم تمريره في الباب الخامس منه، وبرزت عدة مشاريع حول اقامة الاقاليم فطرح المجلس الاعلى مشروع أقامة اقليم الوسط والجنوب، كما جائت ومطالبات السياسيين في البصرة بتكوين أقليم البصرة، كما دعمت القوى السياسية العراقية السنية مشروعاً لأقامة أقليم سني يشمل المناطق السنية ،وبررت تلك القوى على تنوعاتها الفكرية ان تبني هذا هذا المشروع جاء من اجل التخلص من تسلط الحكومة المركزية والبيروقراطية الموجودة في مؤسساتها، وتخفيف المشكلات التي يعانيها المواطنين، لكن الملاحظ ان هذه الطروحات حول تكوين الاقاليم لم تضع خطة متكاملة لمعالجة المشكلات التي يعاني منها المواطن في مختلف مناطق العراق واستمرار بقاء المواطن العراقي يعاني من أزمات كثيرة وعدم أيجاد معالجات لها، ان الهدف المباشر من هذا المشروع هو سياسي بالدرجة الأولى للحصول على أكبر قدر من المكاسب السياسية على حساب بناء الدولة وقوتها، وبالتالي لم يحقق هذا المشروع النجاح خاصة مع تقصير الحكومات المحلية المكونه من القوى السياسية نفسها التي تطالب بأقامة الاقاليم وعجز تلك الحكومات في النجاح وادارة الصلاحيات التي أوكلت اليها ضمن قانون ٢١ لسنة ٢٠٠٨ من الحكومة المركزية، فالخلل وتنامي حدة المشكلات يقع في أدارة الدولة وتنامي المحاصصة الحزبية والفساد والذي أدى الى تنامي حدة الأزمات التي يعانيها العراقيين، لذلك فأن تبني هذا المشروع لايحقق أية نجاح في ادارة الدولة ومواجهة التحديات والمشكلات.([١٧])

---

[١٦] حسن العلوي، العراق الأمريكي، ط١، مطبعة قلم، ايران،٢٠٠٥. ص ص٣١-٣٢.

[١٧] ينظر الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ الباب الخامس. كذلك ينظر: قانون المحافظات غير المنتظمة بأقليم رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨.

٤. المشروع الأقليمي: وتعلق هذا المشروع برؤية عدد من الدول الاقليمية لعراق مابعد ٢٠٠٣ وطبيعة النظام الحاكم وهل هو نظام معادي لهذه الدول أم لا، لذلك عملت الدول الأقليمية على تبني مشاريعاً حول العراق تحفظ مصالحها داخل البلد وتجعل من العراق مجالاً حيويا لها، وتنوعت مشاريع تلك الدول من المشروع الأيراني والذي يدعم القوى السياسية الشيعية في العراق وأقامة نظام مقرب لايهدد نظام الجمهورية الأسلامية وخطاً يمتد من العراق مرورا بسوريا ولبنان، الى المشروع التركي والعربي السني المتخوف من المشروع الأيراني ويعمل على دعم القوى السياسية السنية وأخذ دورهم في صنع القرار العراقي وأقامة نظام بعيد عن المظلة الإيرانية، لكن آثار هذة المشاريع كانت كارثية على بنية وكيان الدولة العراقية إذ أصبح العراق ساحة للحرب بالوكالة وصراع النفوذ فيما بين هذه الدول ولعل الحرب الطائفية التي شهدها العراق دالة واضحة على هذا المشروع وكان سقوط المدن العراقية بيد مايسمى تنظيم داعش هو نتيجة غير مباشرة لهذا الصراع من خلال تنامي قوة ونفوذ الفاسدين وتجار الحروب من دون دعم الدولة وقوتها.([١٨]) وهذا المشروع من المعوقات الأساسية لأقامة مشروع وطني عراقي، نتيجة قوة هذا المشروع وتاثيره الكبيرعلى قرار القوى السياسية العراقية ومعارضته لاقامة مشروع وطني عراقي يقوي أسس الدولة العراقية ومؤسساتها كونه يضر بمصالح ونفوذها تلك البلدان في العراق.

٥. المشروع الامريكي: بالرغم من المشروع الأمريكي للعراق يمتدة لمدة ليس قريبة لكن برز هذا المشروع بصورة واضحة بعد الاحتلال الامريكي للعراق وأسقاط نظام البعث، فالمشروع الامريكي للعراق هو بداية لأعادة ترتيب خريطة الشرق الأوسط وخلق انموذج ديمقراطي في منطقة تحكم من قبل أنظمة استبدادية تقييد الحريات والذي يفسح المجال ليكون الانموذج العراقي بالديمقراطية دليلاً للشعوب

[١٨] ينظر: محمد صادق الهاشمي، المشروع السياسي لشيعة العراق، ط١، مركز العراق للدراسات، بغداد، ٢٠٠٩، ص ص ٧٤-٨٢.

لمعارضة أنظمتها وخاصة ايران، كذلك السيطرة على الاحياطي الكبير من النفط العراقي، فضلاً عن نقل الصراع في مواجهة الأرهاب بعيداً عن الأراضي الأمريكية، ونتيجة لعدم الأستقرار المجتمعي والأحتراب الداخلي الذي مر به العراق، بدأت الولايات المتحدة تبحث عن مشاريع بديلة فطرحت عدة مشاريع ذات رؤية أمريكية يقوم أحدها على تقسيم العراق الى أقاليم واخذ يتبناه بعض أصحاب القرار في الولايات المتحدة الامريكية وابتدأت هذه الرؤية منذ مشروع مجلس الشيوخ الأمريكي الغير ملزم بتقسيم العراق الى ثلاث مناطق فدرالية على أساس طائفي وقومي، وهذا ماطرحه (جوزيف بايدن) حول تقسيم العراق الى مناطق سنية شيعية كردية وقد تعزز هذا المشروع بعد مقترح مشروع لجنة القوات المسلحة في الكونكرس مشروع قانون يتعامل مع السنة والكرد كبلدين مستقلين بهدف تقديم مساعدات أميركية مباشرة للطرفين بعيداً عن الحكومة المركزية خاصة في مرحلة حكومة المالكي الثانية كونها بدأت بالتقرب من محور المشروع الأيراني على حساب المشروع الأمريكي والمشروع العربي المناهض للخطط الأيرانية، لكن الرؤية الامريكية بدأت بالتحول بعد النصر الذي حققة العراقيين على الأرهاب فبدأ صناع القرار الأمريكي لديهم قناعة من أن أستمرارعراق موحد يصب أطار تحقيق المصالح الأمريكية، وهذا مابرز في معارضة الولايات المتحدة لأستفتاء الأقليم وعدم إعتراضها على دخول الجيش العراقي وسيطرته على الأراضي المتنازع عليها، وكذلك سياسة الولايات المتحدة في الإنسحاب من الأراضي السورية وأتخاذ الأراضي العراقية قاعدة لها لمحاربة التنظيم الارهابي وتكون قاعدة ضد أي أمتداد للنشاط الأيراني في المنطقة.([١٩])

٦. المشروع الوطني: وهو الحلقة الأضعف في هذه المشاريع فجميع القوى السياسية تدعوا الى قيام مشروع وطني شامل لجميع العراقيين يقوم على بناء دولة وطنية

[١٩] ينظر: ليام أندرسن و غاريث ستانسفيلد، عراق المستقبل ، ط١، ترجمة:رمزي ث .بدر، شركة دار الوراق، لندن، ٢٠٠٥، ص ٢٢.

كرامة وحقوق العراقيين وحرياتهم من اي انتهاك وتوفير الرفاهية والكرامة على أساس الهوية الوطنية الجامعة والمشتركات الجامعة، لكن الاشكالية في ان هذه الدعوات لم ترقى الى التطبيق على أرض الواقع، مما ولد إنتكاسة داخل المجتمع واحباط كبير له آثار خطيرة على تماسك ووحدة العراقيين برزت أثارها من عدم الأستقرار المجتمعي وتنامي النعرات الطائفية والقومية والأثنية بل أتسعت الى نزاع داخل الطائفة و القومية الواحدة وتنامى هذا الصراع ليشمل المحافظات على حصص المياة والحدود المشتركة بينها، فضلاً عن الصراع بين العشائر مما ترك أثر كبير على مستقبل وحدة العراق وتطوره، كما أن أحتلال مايسمى تنظيم داعش الأرهابي لعدد من المدن العراقية جعل من الضروري الحاجة الى وضع مراجعة ضرورية لأولويات بناء دولة عراقية قوية وموحدة من خلال بناء مشروع وطني عراقي يحظى بالقبول العام من جميع الفئات المجتمعية ويلبي طموح الجميع، لأن التخلي أو عدم تبني مثل هذا المشروع سيؤدي الى نتائج كارثية تهدد العراق كدولة موحدة ومجتمع مستقر الى كانتونات متعددة طائفية وعرقية.([٢٠])

المطلب الثاني: تحديات بناء المشروع الوطني العراقي، فرص نجاح، المستقبل.

أظهرت الازمة الكبيرة التي مر بها العراق من أحتلال مايسمى تنظيم داعش الأراضي العراقية الى دق ناقوس الخطر حول بقاء الدولة العراقية وبوادر أنهيارها، نتيجة الصراع السياسي بين القوى السياسية والذي أنعكس سلباً على قوة الدولة، وفشل القوى السياسية العراقية في طرح مشروع وطني جامع لكل العراقيين، مما سبب تنامي حالة واسعة من الأحباط وانعدام الامل في المستقبل خاصة بين الشباب الذين يمثلون نسبة تزيد عن ٦٠% من المجتمع العراقي والذين لم يشهدوا السياسات الدكتاتورية السابقة، بل شهدوا على عدم أستقرار سياسي وإجتماعي سببه الصراع على السلطة بين القوى السياسية العراقية، وخلق طبقة جديدة تحضى بجميع الإمتيازات على حساب الأغلبية

[٢٠] احمد محمد علي العوادي، تحديات الخطاب السياسي العراقي جدود الثبات والتغير، مجلة حوار الفكر، المعهد العراقي لحوار الفكر، بغداد، العدد٤٥، كانون الأول ،٢٠١٨. ص ٤٢. كذلك ينظر: طالب عزيز، الرؤية السياسية لعصر الأحتلال في العراق، ط١، الطليعة نيوز، د.م، ٢٠٠٦، ص ١٨٧.

التي تعاني من تنامي حدة المشكلات وتوظيف القوانين لخدمة هذه الطبقة على حساب مايعانية فئات إجتماعية واسعة يؤدي بالنتيجة الى أحتقاناً تمييزاً مجتمعياً، جعل من الملح على هذه القوى لكي تستمر بالسلطة أن تتبنى مشروعاً وطنياً عراقياً جامعاً بعيداً عن الأنتمائات الطائفية والقومية وتطبيقه على أرض الواقع لكي يستطيع النهوض بواقع العراق المتردي ومعالجة حالة أنهيار الدولة، لكنه يحتاج الى مواجهة جدية للتحديات التي تعيق نجاح هذا المشروع، وفي ظل أنعدام إستراتيجية واضحة للقوى السياسية العراقية فأن هذه القوى بدات تخسر جمهورها ولعل النسبة المتدنية للمشاركة في أنتخابات ٢٠١٨ دالة واضحه على هذا الخطر الذي يهدد هذه القوى.[٢١]

فعدم الأستقرار الفكري والعقائدي للقوى السياسية العراقية وبالرغم من مرور مدة طويلة على سقوط الدكتاتورية، وعدم الوضوح في أهدافها ومتبنياتها الفكرية رؤيتها السياسية، جعل من السهل لهذه القوى أن تغير قيمها الفكرية، مع كل تحول في الوضع العام العراقي لتحافظ على ماحققته وهي دالة واضحة على عدم الأستقرار، فضلاً عن أستمرار نهج الصراع الحزبي بين القوى السياسية التي تعبر عن نفسها انها تمثل المكون وتدافع عنه وعن مصالحه في حين ان تلك القوى بعيدة عن تمثيل تلك الأطياف والمكونات الشيعية منها أو السنية أم الكردية، بل حولت تلك القوى الصراع على النفوذ والسلطة الى صراع دفاع عن المكون وتغليفها قوميا وطائفيا والذي انعكس سلبيا على المجتمع والتعايش بين فئاته الأجتماعية، جعل تلك القوى في حالة من الانقسام المستمر مما أضعف تلك القوى وجعلها تركز على قضايا الصراع فيما بينها وتهمل القضايا المصيرية المتعلقة بتاسيس مشروع وطني عراقي.([٢٢]) فكان نتيجة هذا الصراع سقوط ثلاث مدن عراقية وتهجير ملايين العراقيين وأستشهاد الالاف وانهيار بالبنية التحتية، في المقابل لم ترقى هذه القوى لتحمل المسؤولية التاريخية لماحصل وتضع

[٢١] محمد بحر العلوم، اوراق سياسية عراقية، ط١، زيد للنشر، بغداد، ٢٠٠٤، ص ٤٠٩. كذلك ينظر: مجموعة باحثين، العراق والحاجة الى المستقبل، ط١، المركز العراقي للبحوث والدراسات، النجف–بيروت، ٢٠٠٨، ص ١٣١.

[٢٢] مجموعة باحثين، العراق والبحث عن المستقبل، ط١، المركز العراقي للبحوث والدراسات، النجف، ٢٠٠٨، ص ٢٤٢.

رؤية شاملة للنهوض بالعراق بعيداً عن الأنتمائات الفرعية، ولعل الصراع الذي برز في أنتخابات ٢٠١٨ دالة واضحة على عدم جدية هذه القوى في أيجاد حلول جذرية لهذه المشكلات وطرح شعارات للأصلاح لم تطبق على أرض الواقع، بل أستمرت السياسية المتبعة في أتباع مبدأ المحاصصة في ادارة الدولة.[٢٣]

كذلك ان تنامي ظاهرة الفساد الذي طال مؤسسات الدولة العراقية من دون ان يكون هناك اي محاسبة أو ردع، بالرغم من وجود أكثر من مؤسسة رقابية كهيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية والمفتشون العموميون ولجان النزاهة في مجلس النواب والحكومات المحلية وقصور هذه المؤسسات ان تحد من هذه الظاهرة، والذي جعل الفساد يتحول الى مؤسسة منظمة تحمى من قبل سياسيين يتولون القيادة مؤسسات في الدولة العراقية، بل تم توفير غطاء قانوني من خلال قوانين العفو العام الصادرة من البرلمان تجاه الفاسدين والسراق والقتلة، إذ أصبح العراق في مقدمة الدول الأكثر فساداً في العالم طبقاً لمؤسسة الشفافية الدولية في تقريرها لعام ٢٠١٧ إذ حل العراق في المرتبة ١٦٩ بين ١٨٠ دولة، فأصبح مشروع الفساد والفاسدين يطغى على المشروع الوطني.[٢٤]

فالمشروع الذي وضعته الحكومة السادسة برئاسة عادل عبد المهدي والذي تضمن عدة برامج لايمكن تحقيقها في ظل عدم وجود إيمان وقناعات راسخة لدى القوى السياسية العراقية بتطبيق هذا المشروع نتيجة حالة الصراع المزمنة حول مراكز القرار، ولعل الازمة التي عانتها الحكومة العراقية والخلاف على الوزارات وخاصة الداخلية والدفاع دالة واضحة على هذا الوضع العام.[٢٥]

---

[٢٣] احمد محمد علي، تحديات القوى السنية... من الانقسام الى التحالفات، مجلة حوار الفكر، المعهد العراقي لحوار الفكر، بغداد، العدد٤٤، أيلول ،٢٠١٨، ص ص ٥٦-٥٨..

[٢٤] مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية:تركيز خاص على جمهورية العراق، مركز البيان للدراسات والتخطيط، في ٢٠١٨/٣/١٩، ينظر: الموقع على شبكة الأنترنيت http://www.bayancenter.org/.

[٢٥] المنهاج الوزاري ٢٠١٨-٢٠٢٢ لحكومة السيد عادل عبد المهدي الذي قدم الى مجلس النواب العراقي في تشرين الاول ٢٠١٨.

كما ان تبني المشروع الوطني العراقي يعاني من تنازع عدة رؤى تحمل مشاريعاً تتناسب مع مصالح تلك القوى والتي تفرض محددات على إنجاح مشروع وطني عراقي، إذ ترفض أية رؤى فكرية وطنية لاتتلائم مع مصالحها، فضلاً عن المشاريع التي تتبناها القوى الدولية والاقليمية التي تعارض بناء مشروع الوطني يؤثر على مصالحها ونفوذها في العراق، مما يؤثر على تطبيقه وانجاحة بل والسعي لأسقاطة، فالعراق اليوم يعيش حالة من صراع دول اقليمية لديها مشاريع للعراق تحاول من خلالها ان تحافظ على نفوذها داخل البلد وتحافظ على امنها القومي فعلى سبيل المثال الرؤية الايرانية للمشروع الوطني العراقي يختلف عن الرؤية الخليجية وهذه الرؤية تختلف عن الرؤية الامريكية والتي بدورها تختلف عن الرؤية الاوربية وهذه الاختلافات في الرؤى تنعكس سلباً على نجاح أي مشروع .([٢٦])

لذلك تزايدت عدم ثقة فئات كبيرة من المجتمع من وجود حلول للمشكلات القائمة وسوء الأوضاع الأقتصادية والسياسية، والتي خلقت فجوة بين النخبة السياسية الماسكة بالسلطة والجمهور، وتنامي الولاءات الفرعية على حساب الولاء الوطني العراقي فإنتقل الولاء من الولاء الوطني الى الولاء الطائفي ومن الولاء الطائفي الى الولاء الحزبي ومن الولاء الحزبي الى الولاء الشخصي.[٢٧]

وبالرغم من هذه التحديات فأن فرص نجاح المشروع الوطني العراقي فيحتاج الى عدة عناصر لنجاحة وأهمها

١. الأفادة من تنامي الشعور الوطني لدى مختلف شرائح المجتمع العراقي بعد أعلان تحرير العراق من سيطرة تنظيم داعش الأرهابي وتوظيف هذا الشعور الوطني بتعزيز الهوية الوطنية والانتماء الوطني.

[٢٦] مجموعة باحثين، العراق والبحث عن المستقبل، ط١، مصدر سبق ذكره، ص ٤٦٧.

[٢٧] ضياء الأسدي، أزمة العراق أدارة الصراع وتعدد الخيارات، ملتقى بحر العلوم للحوار ، العدد٧، بغداد، ٢٠١٣، ص ١٦.

٢. تنامي القناعات لدى الفئات المجتمعية المتنوعة في العراق بالمصير المشترك، ولعل ازمة احتلال مايسمى تنظيم داعش الأرهابي والخطر الكبير الذي هدد كياد الدولة العراقية ونزوح ملايين العراقيين وإستقبالهم في مناطق مختلفة من العراق عزز هذه القناعة، فضلا عن مشاركة العراقيين من الوسط والجنوب والشمال للدفاع عن المناطق العراقية المحتلة عزز الشعور بالوحدة.

٣. الدور الأيجابي الكبير الذي لعبته المرجعية الدينية لما لها من ثقل كبير على الساحة الشعبية العراقية، وخاصة دورها في تحريم الدم العراقي في حقبة الصراع الطائفي، وفتوى الجهاد الكفائي لتحرير العراق من مايسمى تنظيم داعش ومن المساهمة بدعم مشروع وطني عراقي يحظى بالقبول العام من مختلف الفئات الإجتماعية للمجتمع العراقي.

٤. الأفادة من التجربة الديمقراطية التي شهدها العراق بعد العام ٢٠٠٣ فبالرغم من التحفظات على بعض الممارسات التي شهدتها العملية الديمقراطية في العراق لكن الخلل في ذلك لايلقى على طبيعة التجربة بل على القائمين عليها، فمعيار القياس العملية الديمقراطية في أي بلد تقوم على اساس وجود دستور مقبول من قبل الشعب وعملية انتخابية شرعية تخلو من التزوير وتمتاز بالشفافية، فضلا عن وجود أحزاب سياسية تصل الى السلطة بطريقة ديمقراطية ومؤسسات رقابية لمراقبة العملية السياسية وأي قصور فيها، لكن الخلل هنا عدم استعمال تلك الوسائل الديمقراطية بالصورة الصحيحة، كذلك عدم تطبيق القانون نتيجة عدم قناعة صناع القرار بأن تطبيق تلك القوانين سيلبي طموحاته لذلك يؤدى ذلك الى خلل في العملية الديمقراطية نتيجة التطبيق لهذه العملية.[٢٨]

٥. الحاجة الى وحدة القوى السياسية العراقية حول الثابت الوطني والوحدة الوطنية وان بقاء النزعة التصارعية بين القوى السياسية العراقية يسهم بشكل كبير في عدم انجاح هذا المشروع، لكن قناعة القوى السياسية بوجوب الوحدة والتمسك

[٢٨] ينظر: ليام أندرسن وغاريث ستانسفيلد، مصدر سبق ذكره، ص٣٥٤.

بالثابت الوطني والعمل على المشتركات بنجاح بناء هذا المشروع، إذ لابد ان يكون مشروع القوى التنافس لخدمة المواطن وليس خدمة الحزب والمذهب والقومية.[٢٩]

٦. الافادة من تجربة أحداث العام ٢٠١٤ وسيطرة التنظيم الأرهابي على المدن العراقية فيما يتعلق بتقوية السلطة المركزية، بما تملكة من سلطات دستورية على جميع مناطق العراق دون أستثناء بعيداً عن التوافقات الحزبية الضيقة التي ادت الى خسارة الأرض العراقية.

٧. تعزيز الدور الوطني للجيش العراقي بعد المعارك الكبيرة التي خاضها لتحرير المدن العراقية من الارهاب والنظرة الأيجابية التي يشعر بها مختلف المواطنين الى الجيش بعد النظرة السلبية التي كانت تلحق به بعده جيشاً طائفياً يسوده الفساد والمحاصصة.

٨. تعزيز الدعوات المطالبة بالأصلاح ومحاربة الفاسدين على ان تكون تلك الدعوات واقعية وفعلية تطبق على أرض الواقع وليست مجرد دعوات أو دعاية انتخابية في أوقات الأنتخابات لكسب الناخبين ليكون مزايدة حزبية وأنتخابية.

الخاتمة

ان الأشكالية الإساسية في العراق اليوم هو القصور في تبني مشروع وطني جامع لطموح وحاجة جميع العراقيين، ولعل عدم وجود قوى سياسية عراقية وصلت الى مرحلة النضوج الفكري والسياسي تطبق مشروع وطني عراقي قادر على بناء دولة قائمة على أساس المواطنة والمساواة أمام القانون والمشاركة في صنع القرار ويحظى بالمقبولية العامة نجدها لازالت صعبة التحقيق فالصراع بين القوى الشيعية والسنية والكردية حول تمثيل حقوق المكون لازالت مستمرة ولو بشكل أقل مماسبق، لكن الصراع بدا بالتحول الىداخل المكون فنرى صراع شيعي شيعي وسني سني وكردي كردي، جعل من الصعوبة ان نجعل من العراق أرض صلبة تجمع المتخاصمين والرؤى

[٢٩] عامر حسن فياض، الأبعاد الفكرية المنشودة للمشروع الوطني العراقي في عراق مابعد أنتخابات ٢٠١٠، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد٤١، ٢٠١٠، ص ٢٢٣.

المتعددة حول العراق، ويلعب دوراً محورياً اقليمياً ودولياً في ظل قوى لم تستطع أن تقيم الخطر الذي يسببه هذا الصراع، وأدت المشاريع الأقليمية والدولية دوراً مؤثراً في صنع القرار العراقي وأصبحت التدخلات الأقليمية واضحة، واستمرار القوى السياسية العراقية تعمل على أساس المحاصصه وما يسمى حقوق (المكون) والتي هي حقوق حزبية وليست حقوق لمواطنين فالعراقيين اليوم على تنوعاتهم الدينية والقومية والطائفية يعانون من مشاكل، فالهوة أصبحت الكبيرة بين تلك القوى والمواطن ولعل الأحباط الذي يسود والمجتمع العراقي وأنعكس على القوة التصويته في أنتخابات ٢٠١٨ وهي دالة واضحة على هذا الخطر، كذلك الحاجة اليوم الى أستراتيجية تنهض بالفرد العراقي وإيصاله الى مرحلة من النضوج الفكري والوعي لاختيار بديلاً يستطيع يوفر له ضروریاته ويحل مشاكلة. لذلك نرى تنامي أزمة المشروع الوطني مع قصور نخبوي ومجتمعي في آن واحد لذلك لابد من وضع معالجات جادة ومن هذه المعالجات:

١. وضع مشروع عراقي وطني شامل وجامع ويحضى بالقبول العام لجميع العراقيين على اختلافهم وتنوعهم تتحقق فية قيم المساواة والعادلة والمواطنة واحترام الحقوق والحريات، واحترام القوى السياسية لهذا المشروع وتطبيقة على أرض الواقع وليس بقائة حبراً على ورق كما هو الحال في المشاريع السابقة والتي لم تطبق على أرض الواقع وبقيت مجرت دعوات أعلامية لا أكثر فالمشاريع التي طرحتها القوى السياسية العراقية أمثال (الاغلبية السياسية، الكتلة العابرة للطائفية، الأصلاح، مكافحة الفساد، خدمة المواطن، مكافحة البطالة، نبذ الطائفية) لاتزال شعارات تستعملها القوى السياسية العراقية في الحملات الأنتخابية ينتهي مدتها عند انتهائها.

٢. وضع إستراتيجية شاملة للقوى السياسية العراقية لصياغة مشروع وطني عراقي قائم على المشتركات والمواطنة والمساواة أمام القانون، وتقديم المصلحة الوطنية على المصلحة الحزبية والطائفية والقومية لكي يخرج مشروعا متكاملاً يحظى بالقبول الشعبي.

٣. اهمية خروج القوى السياسية العراقية من التقوقع الطائفي والقومي الذي تميزت به العملية السياسية منذ حقبة المعارضة لحد الان من خلال إطروحات أكثر إعتدالاً تقوم على تقبل الآخروإحترام الخصوصيات ونبذ الطائفية، الابعتاد عن المحاصصة الحزبية بعدها تمثيلاً للمكون.

٤. دعم وأسناد دور الطبقة الوسطى داخل المجتمع العراقي والتي عانت من أضمحلال وتهميش في عهد النظام السياسي السابق و لما لهذه الطبقة من تاثير كبير على أحداث تغييرات شاملة داخل المجتمع العراقي.

٥. الحاجة الى اجراء تعديلات دستورية لبعض القضايا مثار خلاف فضلاً عن تعزيز تطبيق القوانين وعدم التسويف والمماطلة فيها بما يسهم في بناء مشروع وطني متكامل

٦. إعادة العمل بنظام التجنيد الألزامي في العراق كونه يعزز الدور الوطني للجيش بعده يمثل جميع العراقيين وإبعاده عن تقسيم المحاصصة مما يعزز اللحمة الوطنية بحيث يخدم أبناء الشمال في الجنوب ويخدم ابناء الجنوب في الشمال وهذا بدورة يعزز الاحتكاك بين العراقيين على أختلاف انتمائاتهم.

٧. الحاجة الى مشروع وطني خادم وليس سيد يعمل على رفع الحيف عن قاعدة كبيرة من العراقيين من الفئات الفقيرة المعدمة من المجتمع وليس مشروعاً يقتصر على النخب السياسية المتخمة.

الملخص:

بالرغم من كثرة المشاريع التي تم طرحها في العراق على مدى تأريخة الطويل لمعالجة المشكلات السياسية والاجتماعية التي يعانيها، لكن أغلب تلك المشاريع أتسمت بالقصور سواء في طبيعة المشروع أو في التطبيق، وأستمر هذا الحال بعد التغيير الذي شهده العراق فبرزت مشاريع طائفية وقومية وأقليمية ودولية كان لها دور سلبي أنعكس على عدم الاستقرار المجتمعي وأصبحت الحاجة الى مشروع وطني يقوم يستند على دولة تتبنى القيم الديمقراطية وتحترم فيها حقوق المواطنين وحرياتهم توحدهم هوية وطنية

جامعة تكون مظلة لجميع التنوعات القومية والدينية والعرقية ويبتعد عن المحاصصة والصراع، خاصة بعد ماعاناه العراق من تهديد وجودي بعد سيطرة مايسمى تنظيم داعش وأبعاده المستقبلية الخطيرة والحاجة الى تذليل العقبات التي تواجه هذا المشروع ضمن رؤية وطنية شاملة.

Abstract

Despite the many projects that have been put forward in Iraq over its long history to address the political and social problems it suffers, most of these projects were characterized by shortcomings both in the nature or execution. This situation continued after the change that Iraq witnessed. So, sectarian, national, regional and international projects emerged. Such projects had a negative role reflected on the instability of the community. The need for a national project based on a state that adopts democratic values and respects the rights and freedoms of citizens, united by a national identity that is an umbrella for all national, religious and ethnic diversity and distanced from quotas and conflict appeared. Especially after the suffering of Iraq from the existential threat of what is called ISIS and its dangerous future dimensions and the need to overcome the obstacles facing this project within a comprehensive national vision.